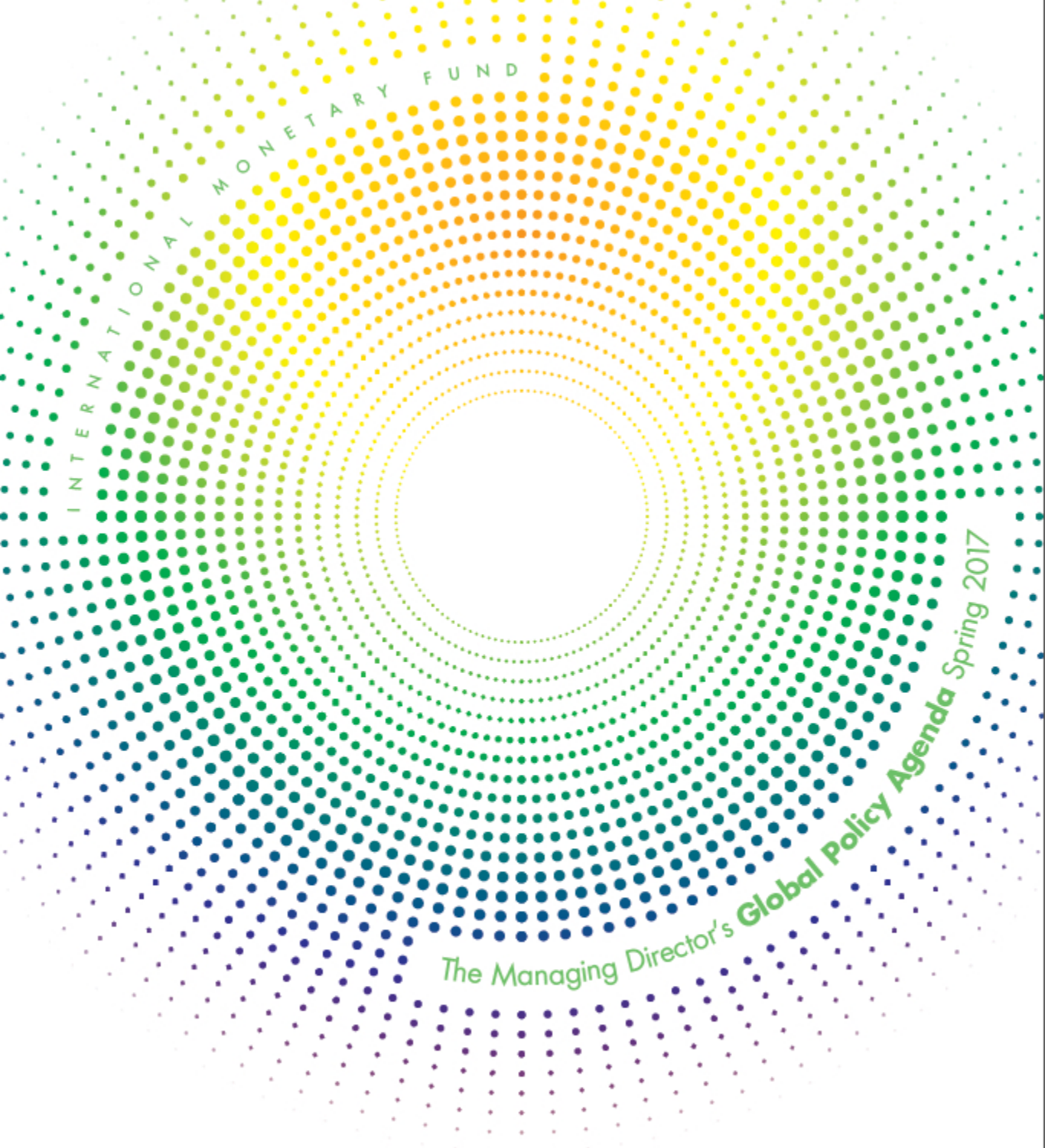

اقتصاد عالمي أكثر احتواء وصلابة

جدول أعمال السيدة مدير عام الصندوق بشأن السياسات العالمية
اقتصاد عالمي أكثر احتواء وصلابة
إبريل 2017

لا يزال الاقتصاد العالمي يكتسب زخما، لكن تحقيق مزيد من التقدم يتوقف على سياسات دعم التعافي، ورفع نمو الإنتاجية، وتعزيز الصلابة. وعلى خلفية سرعة التقدم التكنولوجي، حققت البلدان منافع من وضع إطار تعاوني متعدد الأطراف للتكامل التجاري والمالي، كما نتجت عنه منافع اقتصادية كبيرة. ومع هذا، لم يتسنَّ لبعض المجموعات اقتسام هذه المنافع، وهو ما كشف عنه البطء الشديد في التعافي بعد الأزمة، ونتيجة لذلك، لم تشهد جميع فئات المجتمع زيادة في الدخل. ومن خلال العمل ضمن إطار متعدد الأطراف، ينبغي أن تسعى البلدان لتحقيق نمو قوي وأكثر توازنا وتوفير الفرص الاقتصادية للجميع. ولتحقيق هذه الهدف، ينبغي أن تحدد توقعاتها بشأن آثار التقدم التكنولوجي والتكامل الاقتصادي، وأن تجهز سكانها بأدوات جني المنافع، وأن تضع سياسات محلية لتقاسمها على نطاق أوسع. وسوف يقدم الصندوق المساعدة لأعضائه من خلال إسداء مشورة مصممة بدقة بشأن السياسات بما يتناسب مع ظروفها، والإقراض لتمهيد عمليات التصحيح وتنمية القدرات.

المنعطف الراهن

النمو العالمي يتزايد قوة، لكن الحفاظ على الزخم يقتضي وضع سياسات داعمة

تكتسب آفاق النمو على المدى القصير مزيدا من القوة في كثير من الاقتصادات المتقدمة، مع اقتراب بعضها من مستوى التوظيف الكامل للعمالة. ومع هذا، لا يزال هناك عدد من الاقتصادات المتقدمة يعمل دون مستواه الممكن، حيث يعاني النشاط الاقتصادي من وطأة أعباء الديون المفرطة، وضعف الأجهزة المصرفية، وعدم اليقين بشأن النمو مستقبلا. وبرغم التفاوت بين آفاق النمو في بلدان الأسواق الصاعدة والبلدان النامية، يشهد النمو الكلي تحسنا، حيث تواصل بعض الاقتصادات الكبرى العودة إلى الأوضاع الطبيعية تدعمها سياساتها المحلية، وسرعة نمو الائتمان، وتعافي أسعار النفط مؤخرا. ومع هذا، فإن تحسن الآفاق العالمية في الأجل القصير يرتكز على السياسات الداعمة للنمو—مثل مزيج السياسات الاقتصادية الكلية المواتية والحد من مواطن الضعف في الاقتصادات المؤثرة على النظام—ويعتمد على تدفق التجارة والتمويل على مستوى العالم دون اضطراب. ويخضع كذلك لمخاطر عدم اليقين في المشهد السياسي وزيادة ضيق الأوضاع المالية العالمية مما يسفر عن خروج التدفقات الرأسمالية من بلدان الأسواق الصاعدة والبلدان النامية.

نمو الإنتاجية لم يتعاف بعد، ومواطن الضعف ظلت كبيرة، ومن ثم لا يزال عدم اليقين يحيط بآفاق النمو على المدى المتوسط

يعود تباطؤ الإنتاجية إلى ما قبل الأزمة، لكن موروثات الأزمة—بما فيها ضعف الآفاق الاقتصادية وأجواء عدم اليقين المحيطة بها وركود الاستثمارات الخاصة—أدت إلى زيادة عرقلة نمو الإنتاجية، وخاصة في الاقتصادات المتقدمة. ومع استمرار النمو عند مستويات منخفضة جدا ولفترة طويلة جدا، ازدادت الصعوبة في معالجة التحديات الديمغرافية المستمرة، مثل الشيخوخة في كثير من الاقتصادات المتقدمة واقتصادات الأسواق الصاعدة. ولا تزال هناك مواطن ضعف من جراء ارتفاع الديون الخارجية والعامة، وضعف الميزانيات العمومية للشركات والبنوك، وما تشهده بعض اقتصادات الأسواق الصاعدة والاقتصادات النامية من نشاط أسواق الائتمان والعقارات المحموم. ومواطن الضعف المذكورة تجعل البلدان التي تتسم بمحدودية هوامش الأمان المتاحة من السياسات عرضة لمخاطر ضيق الأوضاع المالية. وبرغم التعافي الذي تحقق مؤخرا، لا يزال انخفاض أسعار السلع الأولية يلقي بظلاله على كثير من البلدان المصدرة لهذه السلع.

التكامل التجاري والمالي حقق منافع هائلة، لكن بعض المجموعات لم تجن ثماره

من خلال إتاحة إمكانية زيادة الكفاءة في استخدام الموارد العالمية، ساهم التكامل التجاري والمالي وكذلك التكنولوجيا في انتشال مئات الملايين من السكان من الفقر، ورفع مستويات الدخل، وتوسيع إمكانات الحصول على السلع والخدمات، وتعجيل وتيرة نقل المعرفة، وأتاح فرصا جديدة للاستثمار. ومع هذا، فإن البطء الشديد في التعافي بعد الأزمة، الذي يحد من المساحة أمام جميع شرائح المجتمع لتشهد زيادة في الدخل، كشف عن المصاعب التي ظلت على مدى فترة طويلة تواجه بعض الشرائح في الاقتصادات المتقدمة ولم تمكنها من التكيف مع سرعة وتيرة التقدم التكنولوجي والتكامل. وبينما ارتفعت العائدات على رؤوس الأموال وكذلك أجور العمالة عالية المهارات، ظلت أجور العمالة محدودة ومتوسطة المهارات في حالة ركود. وأدت زيادة عدم المساواة ومشاعر القلق من تأثير التكامل على جوانب الحياة الأخرى إلى إثارة تساؤلات حول منافعه. وربما يبدأ بعض بلدان الاقتصادات الصاعدة والاقتصادات النامية يواجه قريبا تحديات مشابهة عندما تبدأ الوظائف فيها تواجه تهديدا من التشغيل الآلي والاستعانة بنقل مواقع الإنتاج الى الخارج .

الإطار متعدد الأطراف يمثل موضع شك في بعض أنحاء العالم

وفر الإطار متعدد الأطراف ركيزة للتوسع غير المسبوق في التجارة والتمويل على المستوى الدولي، فأدى إلى ترسيخ مكاسب الرخاء العالمي. وبينما يتعين على صناع السياسات تسهيل التكيف مع التطور التكنولوجي والتكامل في الوقت الحالي، باستخدام وسائل منها تحسين سبل معالجة تكاليفها التي تتحملها بعض شرائح السكان، يتبين من التاريخ أن الحمائية والسياسات المنغلقة ليست هي الاستجابة الصحيحة. وبينما كان التكامل يسير جنبا إلى جنب مع التغير التكنولوجي، مما يجعل من الصعب فصل آثار كل منهما على حدة، يبدو أن التكنولوجيا هي أحد العوامل الرائدة وراء هبوط حصة دخل العمالة في الاقتصادات المتقدمة. وحتى إذا تراجعت عملية التكامل، فإن التغيرات المدفوعة بالتكنولوجيا ستظل مستمرة، وتواصل التأثير على الوظائف. وفي عالم شديد الترابط، من شأن التخلي عن الانفتاح من أجل الحمائية، وعن التعددية من أجل سياسات العمل المنفرد، أن يعكس مسار المكاسب المعروفة التي تحققت من التكامل، وأن يُلحِق الضرر بالمستهلكين والمنتجين المحليين، ويمكن أن يهدد الرخاء والاستقرار في العالم. والجميع سيخسر.

تحديات وأولويات السياسات

الحفاظ على التعافي لوضع أسس *اقتصاد عالمي قوي*

يحتاج النمو إلى زخم من السياسات الداعمة تقوم على المنهج ثلاثي الركائز الذي تناولته جداول الأعمال السابقة بشأن السياسات العالمية. وينبغي أن تظل السياسة النقدية تيسيرية حينما تظل فجوات الناتج سالبة أو تظل معدلات التضخم الأساسي شديدة الانخفاض، بينما سياسة السلامة الاحترازية الكلية تساعد في ضمان الاستقرار المالي في حالة تحقق المخاطر. وعندما يتوافر الحيز المالي، فإن سياسة المالية العامة ينبغي أن تفعل المزيد لسد فجوة الناتج واقتسام العبء مع السياسة النقدية. وعندما يكون الاقتصاد قريبا من مستوى طاقته الإنتاجية، ينبغي توجيه سياسة المالية العامة نحو زيادة الناتج الممكن. وتوفير المزيج الصحيح على مستوى المالية العامة يكتسب أهمية بالغة—ينبغي أن تتحول إلى دعم النمو بدرجة أكبر واعتماد هياكل عادلة بدرجة أكبر للضرائب ونظم المستحقات، وإعطاء دفعة للاستثمارات عالية الجودة في البنية التحتية، والحفاظ على نظام فعال للحماية الاجتماعية، وكذلك الاستفادة من أوجه التكامل مع الإصلاحات الهيكلية.

رفع الإنتاجية ومعالجة مواطن الضعف من أجل *اقتصاد عالمي أكثر صلابة*

تكتسب الإصلاحات الهيكلية أهمية حيوية في إطلاق نمو الإنتاجية واغتنام مزيد من منافع التكامل الاقتصادي. وبينما تحديد أولوياتها وتسلسلها ينبغي أن يعكس ظروف البلدان، فينبغي أن تهدف إلى زيادة الاستثمارات في الابتكار ورأس المال البشري، وتشجيع المنافسة ودخول السوق، ورفع معدلات توظيف العمالة. ويمكن تسهيل الإصلاحات الهيكلية من خلال الدعم الأولي من المالية العامة، لكنها يمكن كذلك أن توفر حيزا ماليا بتقوية الموارد العامة من خلال زيادة النمو على المدى المتوسط.

وتشكل صلابة الاقتصاد أساسا للنمو العالمي القابل للاستمرار. وأولويات السياسات تتضمن تعجيل وتيرة معالجة الخلل في الميزانيات العمومية للقطاع الخاص، وتسوية القروض المتعثرة، والحد من الرفع المالي المفرط. وعلى بلدان الأسواق الصاعدة والبلدان النامية المعرضة لمخاطر ضيق الأوضاع المالية العالمية أن تعيد بناء الاحتياطيات الوقائية وأن تعزز أطر السياسات، بما فيها تدابير السلامة الاحترازية الكلية والسياسات المتعلقة بتدفقات رؤوس الأموال. وتلك الاقتصادات التي تعتمد نظم أسعار الصرف المرنة ينبغي أن تظل تسمح باستخدام أسعار الصرف في الوقاية من الصدمات. ومع اتجاه الديون نحو الارتفاع، يتعين على كثير من البلدان منخفضة الدخل أن تحقق توازنا أفضل بين دعم الإنفاق على التنمية وإعادة بناء الهوامش الوقائية في المالية العامة. وينبغي أن تسعى البلدان المصدرة للسلع الأولية لكي تعجل وتيرة تصحيح الأوضاع في مواجهة صدمات أسعار السلع الأولية وتحقيق التنوع الاقتصادي.

الوصول إلى *اقتصاد عالمي أكثر احتواء* عن طريق توفير مزيد من الفرص *داخل البلدان...*

لا يزال النمو الغني بفرص العمل شرطا أساسيا لتحقيق النمو القابل للاستمرار والذي يحقق مكاسب الرخاء الاقتصادي. ولكن في حقبة التغير التكنولوجي السريع والتكامل الاقتصادي، أصبح ضمان توافر الفرص أمام الجميع للاستفادة من النمو وفرص العمل يقتضي أن تكون القوى العاملة قادرة على التكيف. ويجب أن يأتي في طليعة الأولويات التعليم وتنمية المهارات بطرق مختلفة منها التَعَلُّم مدى الحياة. ويمكن مساعدة أولئك الذين تأثروا سلبا من الاضطرابات بتقديم الدعم العام تكمله سياسات سوق العمل—تأمينات البطالة، وإعادة التدريب والتأهيل المهني، والتنقل الوظيفي والدعم لإعادة التوطين. ومساعدة المهاجرين على الاندماج بسلاسة أكبر سيمكنهم من المساهمة في اقتصادات البلدان المضيفة لهم. وأخيرا، ينبغي كذلك أن تكافح البلدان التهرب الضريبي والتحايل الضريبي لكل يدفع الجميع حصته من الضرائب.

...*الاستمرارية بمرور الوقت*

ينبغي ألا تُترك الأجيال المستقبلية لتتحمل عواقب إجراءات غير احترازية يتخذها الجيل الحالي. وتحقيق النمو القابل للاستمرار يقتضي توافر القوة في أطر المالية العامة وإدارة الدين، وكذلك ضمان تخفيض مستويات الدين، المرتفعة بالفعل، إلى مستوى آمن. والبلدان التي لديها موارد قابلة لاستنفاذ وتلك التي تواجه تحديات في نظم معاشات التقاعد ينبغي أن تتخذ الآن تدابير نحو تحقيق العدالة بين الأجيال. وينبغي ألا تترك البلدان الأجيال المستقبلية في مواجهة العواقب الاقتصادية المتزايدة من تغير المناخ.

...والتعاون متعدد الأطراف *على مستوى البلدان*

إن التعاون من خلال إطار متعدد الأطراف يتطور لتلبية الاحتياجات المتغيرة للاقتصاد العالمي يعود بالنفع على كل البلدان. ويمكن الاستفادة من أوجه التضافر في تنسيق الإجراءات لإعطاء دفعة للنمو. وفي نفس الوقت، فإن السياسات غير القابلة للاستمرار والمعمول بها في بلد واحد يمكن أن تنتشر بسهولة نحو بلدان أخرى من خلال تداعياتها أو انتقال العدوى. ولهذا السبب، يتعين على البلدان التي لديها فوائض والبلدان التي تسجل عجزا في حساباتها الخارجية أن تعمل ضمن إطار متعدد الأطراف لمواصلة الحد من الاختلالات العالمية المفرطة. وفي هذا السياق، فإن التعاون يعني كذلك العمل معا لضمان تكافؤ الفرص أمام البلدان المختلفة، وتحقيق ذلك بوسائل منها تجنب التدابير الحمائية وكذلك السياسات التي تسبب تشوهات وتهدف إلى الحفاظ على الميزة التنافسية. وتحقيق التكامل المالي الآمن يقتضي استكمال جدول الأعمال بشأن التنظيم المالي العالمي، وتعزيزه إذا لزم الأمر، مع الحفاظ على المكاسب التي تحققت بجهد شاق منذ

وقوع الأزمة. وينبغي ألا يتخلف أي بلد عن ركب التقدم نحو إحراز أهداف التنمية المستدامة لعام 2030، أو يُترك وحده في مواجهة عواقب الصراعات، أو أزمات اللاجئين والأزمات الإنسانية، أو الكوارث الطبيعية. وأخيرا، في عالم يتسم بسرعة التغير وعدم اليقين، ينبغي أن يظل الأعضاء عند التزامهم بالحفاظ على حسن أداء النظام النقدي الدولي، بما في لك قوة وتماسك شبكة الأمان المالي العالمية، بينما يقوم الصندوق بدور محوري وتتوافر لديه الموارد الكافية لمساعدة البلدان في تمهيد التصحيح من خلال الإقراض.

ماذا سيفعل الصندوق

إن التحديات الواردة أعلاه تقتضي استمرار منهج التحرك السريع في الصندوق وتكامل المشورة التي يسديها بشأن السياسات على مستوى العديد من المجالات لتلبية احتياجات البلدان الأعضاء. وسوف يقدم الصندوق المساعدة للأعضاء في تصميم السياسات الاقتصادية الكلية وتنفيذ الإصلاحات التي تؤدي إلى زيادة النمو وإتاحة مزيد من الفرص الاقتصادية، وتعزيز الصلابة وتسهيل استعادة التوازن العالمي. وسوف يقدم الصندوق المساعدة للبلدان في تمهيد عمليات التصحيح من خلال الإقراض وتنمية القدرات، بوسائل منها علاقات الشراكة مع الأطراف المعنية الأخرى. وسوف يدعم الصندوق التعاون متعدد الأطراف باعتباره أكثر الوسائل الفعالة في التصدي للتحديات العالمية.

دعم الجهود للحفاظ على التعافي

استنادا إلى المنهج ثلاثي الركائز—باتخاذ إجراءات نقدية ومالية وهيكلية—سيواصل الصندوق تقديم مشورة للبلدان الأعضاء تتناسب مع ظروفها بشأن مزيج السياسات للحفاظ على التعافي. وسوف يقدم خبراء الصندوق المساعدة للبلدان في تحديد الحيز المالي المتاح، ومراجعة إطار تقييم إدارة الاستثمارات العامة، وتوسيع نطاق مبادرة دعم سياسات البنية التحتية، واستكشاف الإصلاحات نحو اعتماد سياسة المالية العامة التي تدعم النمو وتحقق العدالة. وسيواصل خبراء الصندوق الدراسة للبحث عن أفضل الطرق التي يمكن من خلالها أن تخفف سياسة المالية العامة من تكاليف الإصلاحات الهيكلية على المدى القصير وتعزز منافعها على المدى الطويل.

تصميم سياسات لرفع الإنتاجية ومعالجة مواطن الضعف

سوف يستخدم الصندوق مجموعة جديدة من الأدوات لتحديد الفجوات الهيكلية في السياسات، ويضع توصيات تتناسب مع ظروف البلدان الأعضاء بشأن الإصلاحات التي تعطي دفعة للإنتاجية والاستثمار والنمو. وسيواصل خبراء الصندوق دراسة تحديات قياس إجمالي الناتج المحلي والإنتاجية في الاقتصاد الرقمي. وسوف يعزز الصندوق جهوده لتقديم المشورة بشأن معالجة أعباء الديون المفرطة والحد من مواطن الضعف في القطاع المالي، بناء على الدراسات التي تناولت تأثير ديون قطاع الأسر على الاستقرار المالي، ونظم الإعسار المصرفي، وتطور دور التكنولوجيا في الخدمات المالية. كذلك سيساعد الصندوق على تقوية أطر السياسات في البلدان منخفضة الدخل والبلدان المصدرة للسلع الأولية لدعم تنويع النشاط الاقتصادي واستراتيجيات تصحيح الأوضاع. ومن أجل مساعدة البلدان المتأثرة بسحب علاقات المراسلة المصرفية، سيعمل الصندوق مع أطراف أخرى لتسهيل الحوار على المستوى الدولي، ودعم إيجاد الحلول في هذا المجال، بوسائل منها تعزيز قدرة البنوك الأصيلة على إدارة المخاطر ومساعدة البلدان على تقوية أطرها التنظيمية والرقابية، ولا سيما أطر مكافحة غسل الأموال وتمويل الإرهاب.

تشجيع السياسات للوصول إلى اقتصاد عالمي أكثر احتواء من خلال المساعدة على توفير مزيد من الفرص الاقتصادية داخل البلدان

من أجل تقوية النمو القابل للاستمرار، سوف يسعى الصندوق إلى تعميق فهم الآثار التي يُحْدِثها التقدم التكنولوجي والتجارة والتدفقات الرأسمالية في الاقتصاد الكلي والتوزيع (عبر فئات الدخل المختلفة، وأنواع الوظائف، والقطاعات الاقتصادية، والأقاليم داخل البلدان). وبالتركيز على المجالات ذات الصلة بالاقتصاد الكلي والعمل مع مؤسسات أخرى، سوف يبحث خبراء الصندوق السياسات التي يمكن أن تساعد البلدان في تحسين القدرة على توقع آثارها طويلة المدى والتواؤم معها، ومن ثم تعزيز الاستقرار الاقتصادي والمالي والنمو القابل للاستمرار. ولهذا الغرض، سوف يدرس خبراء الصندوق كيف يمكن لسياسات المالية العامة—بما فيها تصاعدية الضرائب، وتصميم شبكات الأمان الاجتماعية، وإعانات الدخل الأساسي—أن تساعد على معالجة عدم المساواة والآثار الجانبية الأخرى للتكامل الاقتصادي والتكنولوجيا. كذلك سيواصل الخبراء بحث تأثير الإصلاحات الهيكلية وسياسات القطاع المالي على النمو والدخل وفرص العمل وعدم المساواة. وسوف يعمل الصندوق، من خلال علاقات الشراكة مع مؤسسات أخرى، لدعم الإصلاحات التي تهدف إلى تحسين الحوكمة ومكافحة الفساد (مع حصر خبرات الصندوق في معالجة هذه القضايا)، وتحسين مناخ الأعمال وتشجيع المنافسة. وستظل هذه الإصلاحات مطلبا رئيسيا للحد من البطالة، ومعالجة مشكلة عدم المساواة بين الجنسين، وتحسين الظروف المعيشية للمهاجرين المحتملين في أوطانهم.

...تشجيع السياسات القابلة للاستمرار بمرور الوقت

سوف يستعرض خبراء الصندوق تجارب اعتماد قواعد المالية العامة واستراتيجيات إدارة الدين، وينقحون الإطار الذي وضعه الصندوق لاستمرارية القدرة على تحمل الديون في البلدان منخفضة الدخل، ويستكشفون المجال المتاح أمام أدوات الدين السيادية للحالات الطارئة. وسوف يدمج الصندوق في أعمال الرقابة التي يمارسها تحليل قضايا الهجرة والمساواة بين الجنسين (بما فيها تأثير زيادة مشاركة المرأة في سوق العمل على النمو) وتغير المناخ حيث يكون لها تأثير على الاقتصاد الكلي. وسيواصل الصندوق عمله بشأن استمرارية نظم معاشات التقاعد.

...تسهيل التوصل إلى الحلول متعددة الأطراف على مستوى البلدان لمواجهة التحديات العالمية ...

سوف يقدم الصندوق تقييما دقيقا وصريحا للاختلالات العالمية المفرطة وأسبابها، بما فيها الممارسات التي تشوه النظام النقدي الدولي وأسعار الصرف من خلال مشاورات المادة الرابعة و*"تقرير القطاع الخارجي"*. وسيوصي بسياسات خاصة بكل بلد عضو ومتسقة على مستوى الأطراف المتعددة من أجل استعادة التوازن بصورة صحية. وتلبية لطلب المجلس التنفيذي لصندوق النقد الدولي، سوف يضمن خبراء الصندوق الفعالية في تنفيذ رؤية الصندوق المؤسسية للتدفقات الرأسمالية، مع إعطاء قدر أكبر من الاهتمام لتدابير إدارة التدفقات الرأسمالية واتخاذ موقف واضح إزاء مبرراتها، مع استكشاف دور سياسات السلامة الاحترازية الكلية لزيادة الصلابة في مواجهة التدفقات الرأسمالية الكبيرة والمتقلبة. وسيعمل خبراء الصندوق كذلك على توسيع نطاق تغطية انتقال تداعيات السياسات المحلية إلى الاقتصاد العالمي بالاستفاد من *"قرار الرقابة الموحدة"* لتحسين إدماج أدوات الرقابة متعددة الأطراف في الرقابة الثنائية. وسيظل الصندوق يتعاون مع المؤسسات متعددة الأطراف الأخرى، ومنها منظمة التجارة العالمية، لزيادة الوعي بمنافع التجارة متعددة الأطراف القائمة على قواعد واستعراض التجارب السابقة في وضع سياسات تهدف إلى الحد من تكاليف التصحيح وتخفيف وطأته.

ومن خلال العمل مع الجهات المعنية بوضع المعايير الدولية—مجلس الاستقرار المالي وبنك التسويات الدولية—سيدعم الصندوق جدول الأعمال بشأن إصلاح التنظيم المالي العالمي وتنفيذه على نحو متسق وفي الوقت المناسب. كذلك سيساعد خبراء الصندوق في معالجة قضايا الضرائب الدولية (مثل تآكل الأوعية الضريبية ونقل الأرباح)، بوسائل منها

"منبر التعاون بشأن الضرائب"، ويساعد مناطق الاختصاص في تنمية القدرات على التصدي للتدفقات المالية غير المشروعة. وسيواصل خبراء الصندوق معالجة الفجوات في البيانات وتحديث المعايير الإحصائية الدولية.

ومن شأن معالجة الفجوات في النظام النقدي الدولي أن يساعد على مواءمته بصورة أفضل مع الاقتصاد العالمي. ومن أجل ذلك، يفحص الصندوق في الوقت الراهن الإطار الحالي لمشاركة المدينين والدائنين في إعادة هيكلة الديون السيادية بهدف زيادة تسهيل حل الأزمات بشكل منظم. كذلك يعمل خبراء الصندوق حاليا على استكشاف خيارات تعزيز شبكة الأمان المالي العالمية، بوسائل منها التعاون مع ترتيبات التمويل الإقليمية، وما إذا كان توسيع نطاق استخدام حقوق السحب الخاصة يمكن أن يسهم في تحقيق سلاسة أداء النظام النقدي الدولي. ومن أجل زيادة تعزيز أدوات الإقراض من الصندوق، يعمل خبراء الصندوق حاليا على وضع اقتراحات بشأن تسهيل جديد قصير الأجل لتوفير السيولة وأداة للسياسات غير المالية بهدف متابعة سياسات البلدان الأعضاء وإرسال الإشارات بشأنها، والبحث عن الخيارات المتاحة لتعزيز تصميم البرامج في اتحادات العملة. وأخيرا، سيعمل الصندوق على استكمال المراجعة العامة الخامسة عشرة للحصص ووضع صيغة جديدة للحصص بحلول موعد انعقاد اجتماعات الربيع في 2019 على ألا يتجاوز موعد الاجتماعات السنوية لعام 2019.

...ودعم البلدان منخفضة الدخل

سيواصل الصندوق تقديم المشورة للبلدان منخفضة الدخل بشأن سياساتها وبما يتناسب مع ظروفها، إلى جانب أشكال الدعم الأخرى بشكل كبير. وبالتعاون مع أطراف أخرى، سيواصل الصندوق دعم تحقيق أهداف التنمية المستدامة لعام 2030 وجدول أعمال تمويل التنمية، من خلال دعم البلدان منخفضة الدخل والدول الهشة والدول الصغيرة في زيادة الإيرادات المحلية وتعزيز الإدارة المالية العامة وتعميق الأسواق المالية ودعم توافر البيانات لصناع السياسات. كذلك سيدعم الصندوق مبادرة مجموعة العشرين بشأن التضامن مع إفريقيا لتعزيز الاستثمارات طويلة المدى. وسوف يساعد الصندوق البلدان في مواجهة الصدمات، بما فيها تلك التي تتحمل أعباء الصراعات أو أزمات اللاجئين أو الكوارث الطبيعية. وفي هذا السياق، سيواصل تقديم الدعم للمبادرات الدولية التي تهدف إلى تقديم مزيد من التمويل المُيَسَّر للبلدان المتأثرة بها والتوصل إلى تنسيق الاستجابة بين الشركاء الدوليين.

...مع المساهمة في تنمية القدرات

تشكل تنمية القدرات أحد الدعائم الأساسية في عمل الصندوق. وبينما يُعِد الصندوق لمراجعة استراتيجيته في تنمية القدرات، سينصب التركيز على مواصلة إدماج تنمية القدرات مع أعمال الرقابة، والسعي لإيجاد طرق مبتكرة في تنمية القدرات، وتبادل المعرفة في مجال تنمية القدرات مع البلدان الأعضاء، باستخدام وسائل منها تعزيز استخدام التكنولوجيا وتقوية التواصل، وترسيخ المنهج القائم على النتائج. وفي سبيل دعم هذه الجهود، سيعزز خبراء الصندوق علاقات الشراكة الاستراتيجية عن طريق تقوية أواصر التعاون مع شركاء جدد في تنمية القدرات، بما فيهم المانحين غير التقليديين (كالمؤسسات) والدخول في اتفاقات تمويل أكثر مرونة.

سرعة الحركة والتكامل والتركيز على الأعضاء في عمل الصندوق

من أجل تقديم خدمة أفضل للبلدان الأعضاء في مواجهة التحديات أمامهم، سيواصل الصندوق تعزيز سرعة الحركة والتكامل والتركيز على الأعضاء في الدعم الذي يقدمه. وبهذا، سيعمل الصندوق في ظل موازنة النمو الحقيقي الصفري، كما فعل على مدى الست سنوات الماضية. وسوف يدير الصندوق موازنته بحرص، ويعزز إدارة المخاطر الداخلية، ويشجع تبادل المعرفة والاحتواء. كذلك سيضع الصندوق استراتيجية بشأن الموارد البشرية ويطبقها للمساعدة على ضمان توافر المزيج الصحيح من المهارات والتنوع في الموارد البشرية.

الملحق الأول- تنفيذ البلدان الأعضاء لأولويات السياسات

لا تزال السياسة النقدية تتحمل عبء دعم الطلب وإن كان بعض البلدان يسعى لاستكشاف خيارات تجعل سياسة المالية العامة أكثر دعما للنمو. وتحقق تقدم جيد في مجال القطاع المالي. والإصلاحات الهيكلية تمضي قُدُما ولكن بالتدريج.

سياسة المالية العامة

أولويات السياسات في جدول أعمال السياسات العالمية في خريف 2016

البلدان التي لديها حيز في المالية العامة ينبغي أن تزيد الاستثمارات العامة. وينبغي أن تعمل البلدان على رفع مستوى الكفاءة والعدالة في هياكل الضرائب ونظم المستحقات. وعلى بلدان الأسواق الصاعدة والبلدان النامية التي تضررت من صدمة أسعار السلع الأولية أن تعجل وتيرة التصحيح المالي.

تقييم التنفيذ

إجمالي الناتج المحلي المرجح بتعادل القوى الشرائية	نسب التنفيذ

تنفيذ جزئي أو محدود لاستثمارات عامة إضافية في معظم البلدان التي لديها حيز مالي. وتحقق بعض التقدم نحو رفع مستوى الكفاءة والعدالة في هياكل الضرائب ونظم المستحقات. ومعظم بلدان الأسواق الصاعدة والبلدان النامية التي تضررت من صدمة أسعار السلع الأولية تعجل وتيرة التصحيح المالي لديها.

السياسة النقدية

في البلدان التي لا تزال تعاني من نقص الطلب، ينبغي أن تكون السياسة النقدية داعمة للنمو على المدى القصير. وبالنسبة لبلدان الأسواق الصاعدة والبلدان النامية التي تضررت من صدمة أسعار السلع الأولية ولا تعتمد نظام ربط سعر الصرف فينبغي أن تعجل وتيرة تعديل سعر الصرف.

تقييم التنفيذ

إجمالي الناتج المحلي المرجح بتعادل القوى الشرائية	نسب التنفيذ
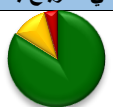	

لا تزال السياسة النقدية تيسيرية في معظم البلدان حيث يكون ملائما. ومعظم بلدان الأسواق الصاعدة والبلدان النامية التي لا تطبق نظام ربط سعر الصرف اعتمدت على مرونة سعر الصرف في الوقاية من الصدمات الخارجية.

سياسة القطاع المالي

ينبغي أن تعمل البلدان على معالجة أعباء المديونية المفرطة ومشكلات الميزانيات العمومية في القطاع الخاص.

تقييم التنفيذ

إجمالي الناتج المحلي المرجح بتعادل القوى الشرائية	نسب التنفيذ
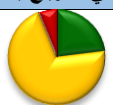	

تحقق تقدم كبير نحو معالجة أعباء المديونية المفرطة ومشكلات الميزانيات العمومية في القطاع الخاص في الاقتصادات المتقدمة الكبرى. وتُبذل الجهود حاليا في أنحاء أخرى من العالم.

الإصلاحات الهيكلية

ينبغي تكثيف العمل على تنفيذ الإصلاحات الهيكلية وتحديد أولوياتها بما يتناسب مع الظروف الاقتصادية الكلية لكل بلد. وعلى بلدان الأسواق الصاعدة والبلدان النامية التي تضررت من صدمة أسعار السلع الأولية أن تعجل وتيرة التصحيح من خلال مجموعة شاملة ومتسقة داخليا من الإصلاحات الهيكلية.

تقييم التنفيذ

إجمالي الناتج المحلي المرجح بتعادل القوى الشرائية	نسب التنفيذ

تحقق تقدم تدريجي نحو تنفيذ الإصلاحات الهيكلية وتحديد أولوياتها في كثير من الاقتصادات. والجهود جارية لوضع مجموعة من الإصلاحات الهيكلية الشاملة والمتسقة داخليا في معظم بلدان الأسواق الصاعدة والبلدان النامية التي تضررت من صدمة أسعار السلع الأولية.

ملحوظة: أولويات السياسات مأخوذة من جدول الأعمال بشأن السياسات العالمية في خريف 2016. ويعكس التقييم التقدم في تنفيذها منذ ذلك الوقت. والرسوم البيانية في العمود الأيمن تبين تقييم مدى تنفيذ السياسات على أساس الأوزان الترجيحية المجمعة لإجمالي الناتج المحلي الذي يُقاس على أساس تعادل القوى الشرائية. والرسوم البيانية في العمود الأيسر تبين نفس التقييم بطريقة العد البسيط. ورموز الألوان الخاصة بتنفيذ التقييم كما يلي:

استكمل	نُفِّذ جزئيا	تقدم بسيط أو عدم إحراز تقدم

الملحق الثاني- أنشطة الصندوق الرئيسية منذ الاجتماعات السنوية

قدم الصندوق مساعدة مالية إلى البلدان الأعضاء التي كانت في حاجة إليها:

- صدرت الموافقة على عقد اتفاقات جديدة مع جامايكا (اتفاق الاستعداد الائتماني)، ومصر (تسهيل الصندوق الممدد)، وكوت ديفوار ومولدوفا (تسهيل الصندوق الممدد/التسهيل الائتماني الممدد)، والنيجر (التسهيل الائتماني الممدد)، وبولندا (خط الائتمان المرن).
- وصدرت الموافقة على صرف مبالغ جديدة لهايتي بموجب الاتفاق في ظل أداة التسهيل الائتماني السريع.

العمل لا يزال جارٍ أو استُكْمِل في عدد من عمليات مراجعة السياسات والأعمال التحليلية الأساسية:

مساعدة صناع السياسات في تحديد الحيز المُتاح للتصرف من خلال السياسات وتعزيز الصلابة:

- بدأ ترشيد تقييم الحيز المتاح من المالية العامة في أعمال الرقابة،
- بدأ العمل على تعزيز أدوات التحليل بغية تكثيف الرقابة على القضايا الاقتصادية الكلية الهيكلية،
- حلل أسباب تباطوء الإنتاجية العالمية،
- ناقش التطورات والآفاق الاقتصادية الكلية في البلدان النامية منخفضة الدخل،
- أصدر تقريرا عن السياسات الهيكلية الكلية وعدم المساواة في توزيع الدخل في البلدان النامية منخفضة الدخل،
- بدأ العمل باستخدام مؤشرات الطرف الثالث في أعمال الرقابة،
- واصل إلقاء الضوء على تعبئة الإيرادات المحلية والمسائل الضريبية الدولية في أعمال الرقابة.
- بدأ مراجعة إطار استمرارية القدرة على تحمل الديون في البلدان منخفضة الدخل،
- فحص الحالة الاقتصادية وحالة السوق بالنسبة لأدوات الدين السيادية للحالات الطارئة
- بدأ أعمال تحليل التجارب السابقة في اعتماد سياسات أسعار الفائدة السالبة،
- استعرض التجارب السابقة في الرؤية المؤسسية بشأن تحرير وإدارة التدفقات الرأسمالية،
- بدأ يدرس دور سياسات السلامة الاحترازية الكلية في زيادة الصلابة أمام التدفقات الرأسمالية،
- استعرض التجارب السابقة في تعميم أنشطة الرقابة الاقتصادية الكلية–المالية،
- ناقش قضايا الاستقرار المالي في البلدان التي تطبق نظم التمويل الإسلامي،
- استعرض آخر الاتجاهات العامة في علاقات المراسلة المصرفية،
- راجع دور الصندوق في زيادة الصلابة في مواجهة الكوارث الطبيعية وتغير المناخ في الدول الصغيرة،
- استعرض التجارب السابقة في تحديد الأهداف الاجتماعية في البرامج التي يدعمها "الصندوق الاستئماني للنمو والحد من الفقر"،
- بدأ مراجعة عام 2018 لاستراتيجية الصندوق في تنمية القدرات.

جعل العمل متعدد الأطراف يحقق النفع للجميع:

- أصدر دراسة عن جعل التجارة محرك النمو للجميع،
- استعرض شبكة الأمان المالي للبلدان النامية، بما فيها الحصول على الدعم المالي من الصندوق،
- وضع اقتراحات بشأن الإصلاح لاستحداث أداة متابعة جديدة وأداة سيولة جديدة،
- بدأ دراسة عن الأساليب وخيارات الإصلاح لمشاركة المدينين والدائنين في إعادة هيكلة الدين السيادي،
- ضمان تجديد القرار بشأن "الاتفاقات الجديدة للاقتراض" حتى نهاية عام 2022 وتأمين تعهدات إضافية لدعم اتفاقات الإقراض الثنائية،
- راجع استراتيجية الصندوق بشأن التواصل.

أنشطة تنمية القدرات دعمت جدول أعمال السياسات العالمية:

- واصل زيادة الأنشطة، ووجه نصف المساعدة الفنية تقريبا إلى البلدان النامية منخفضة الدخل وأكثر من نصف التدريب إلى اقتصادات الأسواق الصاعدة والأسواق متوسطة الدخل.
- واصل توسيع نطاق وصول التدريب الذي يقدمه الصندوق من خلال التعليم عبر الإنترنت، الذي يضم الآن 30% من جميع المشاركين في التدريب. وواصل توسيع نطاق دورات التدريب التي يقدمها عبر الإنترنت، بما في ذلك بلغات أخرى غير الإنجليزية.
- دعم التضافر بين أنشطة الصندوق، باستخدام وسائل منها الاستفادة من مراكز مثل مركز التدريب والمساعدة الفنية الإقليمي لجنوب آسيا الذي افتُتِح مؤخرا وإعادة تصميم المنهج التدريبي والدورات التي يقدمها.
- واصل تنمية القدرات بشأن القضايا المتعلقة بالقطاع المالي، وكانت إفريقيا الجهة المتلقية الرئيسية.
- واصل عمله في وضع إطار لتنمية القدرات في الدول الهشة لدعم عمليات بناء المؤسسات، وتقوية إطار متابعة النتائج والتقييم، وتعزيز التنسيق مع الشركاء الآخرين.
- التعاون مع منظمة التعاون والتنمية في الميدان الاقتصادي والأمم المتحدة والبنك الدولي لمواصلة دعم العمل بشأن قضايا الضرائب الدولية، باستخدام وسائل منها "منبر التعاون بشأن الضرائب."
- عمل مع الشركاء في معالجة التحديات أمام تحقيق أهداف التنمية المستدامة في 2030، مستخدما وسائل منها دعم تعبئة الإيرادات. ولتحقيق هذه الغاية، عمل على تجديد موارد الصندوق الاستئماني لتعبئة الإيرادات وتوسيع نطاقه والصندوق الاستئماني لإدارة ثروة الموارد الطبيعية. وواصل معالجة قضايا البيانات والقطاع المالي في البلدان منخفضة الدخل، باستخدام وسائل منها إطلاق صناديق جديدة لمعالجة فجوات البيانات والاستقرار المالي، واستمر في توفير دعم عملي وميداني للمتابعة من خلال شبكة الصندوق العالمية من المراكز الإقليمية للمساعدة الفنية.

الملحق الثالث– تنفيذ نتائج الصندوق

(أكتوبر 2016–إبريل 2017)

تحديد الحيز المتاح من السياسات وتعزيز الصلابة			
المالية العامة			
إطار تقييم الحيز المالي		سياسة المالية العامة والإصلاحات الهيكلية	
مراجع إطار استمرارية القدرة على تحمل الدين في البلدان منخفضة الدخل[1]		الطاقة المالية في الدول الهشة	
تعبئة الإيرادات المحلية		الضرائب الدولية	
السياسة النقدية وسياسة سعر الصرف وسياسة السلامة الاحترازية الكلية			
التدفقات الرأسمالية—استعراض التجارب السابقة		التحليل المالي الكلي	
التدفقات الرأسمالية وسياسات السلامة الاحترازية الكلية		الاستقرار المالي – التمويل الإسلامي	
علاقات المراسلة المصرفية		الإصلاحات التنظيمية المالية	
سياسات أسعار الفائدة السالبة		مراجعة سياسية تعدد أسعار الصرف	
التمويل والتكنولوجيا			
الإصلاحات الهيكلية			
الإصلاحات الهيكلية الكلية		الكوارث الطبيعية وتغير المناخ	
مبادرة دعم سياسات البنية التحتية		قضايا الجنسين	
تعزيز الرخاء المشترك			
الإنتاجية العالمية		التكامل الاقتصادي العالمي	
الحوكمة[1]		السياسات الهيكلية الكلية وعدم المساواة في توزيع الدخل في البلدان منخفضة الدخل	
الأهداف الاجتماعية في برامج "الصندوق الاستثماني للنمو والحد من الفقر"		تنمية القدرات	
المعايير والمواثيق[1]			
العمل متعدد الأطراف يحقق النفع للجميع			
شبكة الأمان المالي للبلدان النامية		مشاركة المدينين والدائنين	
كفاية شبكة الأمان المالي العالمية[1]		أدوات الدين الحكومية لحالات الطوارئ	
اتفاقات التمويل الإقليمية[1]		نظم الإعسار المصرفي[1]	
الحوكمة والموارد في الصندوق		دور حقوق السحب الخاصة	

[1] تقارير المجلس/التقارير المنتظمة التي يتعين تقديمها بعد الأفق الزمني قيد النظر؛ وأعمال جارية.

ملحوظة: نتائج الصندوق المحددة في جدول أعمال السياسات العالمية لخريف 2016 وبرنامج العمل. ورموز الألوان الخاصة بتنفيذ التقييم كما يلي:

استُكمل	جاري التنفيذ	متأخر